٣٠٢/١٧
اطلع
٣-٣

جامعة عين شمس

كلية الحقوق

النظام التاديبي للموظف العام في القانون العُماني

"دراسة مقارنة"

جمهورية مصر العربية، سلطنة عُمان

الإمارات العربية المتحدة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه)

من الباحث

سيف بن سالم بن سعيد السعيدي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- الأستاذ الدكتور / محمود سامي جمال الدين رئيساً

(أستاذ القانون العام ـ كلية الحقوق ـ جامعة الإسكندرية)

(عميد كلية الحقوق ـ سلطنة عمان)

٢- الأستاذ الدكتور / ربيع أنور فتح الباب متولي مشرفاً وعضوا

(أستاذ القانون العام ـ ووكيل كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس)

٣- الأستاذ الدكتور / محمود أبو السعود حبيب عضوا

(أستاذ القانون العام المساعد ـ رئيس قسم القانون العام)

(كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس)

(1426هـ ـ 2006م)

T07-01144

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

النظـــام التأديبـــي للموظف العـــــام

في القانون العُمانـــــي

"دراسة مقارنة"

جمهورية مصر العربية، سلطنة عُمان

الإمارات العربية المتحدة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه)

من الباحث

سيف بن سالم بن سعيد السعيدي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب متولي

أستاذ القانون العام ــ ووكيل كلية الحقوق

(1426هـ ــ 2006م)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْما ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه أية (١١٤)

الإهداء

إلى أبي الذي علمني الصبر والإيمان بقوة القدر وصدق القول والعمل.

إلى أمي التي أرضعتني مبادئ العدل والإنصاف والحرية.

إلى زوجتي الغالية ، منبع إلهامي الذي لا ينضب ، والتي ما دأبت جهداً إلا بذلته لتوفير المناخ الملائم لإنجاز هذا البحث.

إلى ابنتي روان التي تمثل الأمل الواعد لتنير طريق الغد المشرق.

إلى تلك القوة الخفية التي تدفعني إلى حب البحث عن العدالة.

إلى كل الذين يعملون في سبيل إعلاء مبدأ المشروعية ، وحكم القانون وسيادته في العالم.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الباحث

شكر وعرفان

يشرفني أن أتقدم بوافر الشكر والإمتنان والتقدير إلى صاحب القلب الكبير والصدر الرحب، أستاذي الجليل الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب متولي الذي كان له الفضل الأول في رعاية هذا الجهد منذ أن كان مجرد فكرة، وهذا ليس بغريب على سيادته، فهو يتمتع بروح الأبوة الحانية والأستاذية العالية التي كان لها الأثر المهم في تعزيز روح البحث لدي، مما ساعد على إنجاز هذا العمل على يد استاذ جمع الى جانب العلم الغزير نبل الأخلاق الكريمة، فله مني كل الشكر والعرفان.

كما يطيب لي أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى كل من الأستاذ الدكتور محمود سامي جمال الدين، أستاذ القانون العام بجامعة الإسكندرية، عميد كلية الحقوق بسلطنة عمان، والأستاذ الدكتور/ محمود أبو السعود حبيب، أستاذ القانون العام المساعد، رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، على تفضلهما بقبول الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة وتجشمهما عناء قراءتها وتصويب جنباتها من أخطاء بحثية، تمهيداً للحكم عليها، بالرغم من كثرة مشاغلهم ومسئوليتهم العظام، فلهم منى بذلك كل الإحترام والإجلال والتقدير والإكبار. ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر العميق إلى كل من آزرني ومد يد العون لي سواء بالفكرة أو بالمعلومة أو بالتوجيه، خاصاً بذلك أعضاء مجلس الدولة المصري، ومحكمة القضاء الإداري بسلطنة عمان، اللذان كانت أحكامهما معيناً خصباً لإثراء هذه الرسالة، فلهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير... وأخيراً أوجه كلمة شكر صادقة إلى والدي العزيزين الذان كان دعاؤهما ينير لي طريق النجاح، وإلى أسرتي التي ضحت بالكثير من وقتها وحقها من أجل إتمام هذا العمل. وأقول لهم جزاكم الله عني خير الجزاء راجيا من المولى عز وجل أن يجعل ما قدموا في ميزان حسناتهم، والله يجزي المحسنين، داعيا المولى جلت قدرته أن يجعل خير أعمالنا خواتمها، وخير أعمارنا أواخرها، ووخير أيمانا يوم نلقاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لم يعد دور الدولة الحديثة يقتصر على مجرد قيامها بالمهام الأساسية في كفالة الأمن والاستقرار في المجتمع، وبالتالي حاجتها إلى عدد قليل من الموظفين للقيام بهذه المسئوليات، وإنما امتد هذا الدور ليشمل مجالات أخرى، لتتحول بذلك من الدولة الحارسة إلى دولة التنمية والرفاهية ، وقد استتبع اختلاف هذا المنهج حتمية التدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة ، وذلك بهدف تطوير المجتمع والنهوض به وتحقيق آماله ، وبالتالي زادت أعداد الموظفين العموميين القائمين بهذه المهام.

وإزاء تغير دور الدولة وتنامي تدخلها في أغلب المجالات ، فقد تعاظم شأن الوظيفة العامة وأهميتها ، وترتيباً على ذلك زادت أهمية طائفة الموظفين ، وأهمية الدور الذي تلعبه هذه الطائفة في تنفيذ سياسة الدولة وخططها في هذه الجوانب ، وبات المجتمع الوظيفي ذاته بحاجة إلى تنظيم ونظام يسوده حتى لا يكون عرضة للفوضى وعدم الانضباط .

ومن هنا نشأت الحاجة إلى إيجاد نظام لتأديب الموظف العام المخل بواجبات وظيفته، حتى تتمكن السلطة الإدارية من القيام بالمهام المناطة بها تحقيقاً للصالح العام، بحسبان أن التأديب سلاح تلك السلطة في مواجهة ما يقوم به الموظف من أفعال تشكل أخطأ تأديبية ، بهدف وقف السلوك

الموضوع	الصفحة
الإهداء .	IV
شكر وعرفان	V
المقدمة	1
	9
الباب التمهيدي : القواعد الأساسية في النظام التأديبي للموظف العام	
الفصل الأول: ماهية التأديب الإداري وأهدافه، وأساسه وطبيعته.	10
المبحث الأول :التعريف بالنظام التأديبي وأهدافه.	10
المطلب الأول : التعريف بالنظام التأديبي.	11
المطلب الثاني:المطلب الثاني أهداف النظام التأديبي.	14
المبحث الثاني: أساس النظام التأديبي وطبيعته الإدارية.	16
المطلب الأول:أساس النظام التأديبي في الوظيفة العامة.	17
المطلب الثاني: الطبيعة الإدارية للنظام التأديبي.	29
	34
لفصل الثاني : الواجبات الوظيفية للموظف العام.	
المبحث الأول : الواجبات الإيجابية للموظف العام.	35
المبحث الثاني : الواجبات السلبية للموظف العام.	60
	69
الفصل الثالث :التعريف بالخطأ التأديبي وأركانه وعلاقته بالجريمة الجزائية.	
المبحث الأول :- تعريف الخطأ التأديبي وأركانه .	70
المطلب الأول: تعريف الخطأ التأديبي.	70
المطلب الثاني : أركان الخطأ التأديبي.	77
الفرع الأول : الركن المادي.	79
الفرع الثاني : الركن المعنوي.	83
الفرع الثالث : الركن الشرعي أو القانوني.	87
الغصن الأول: مفهوم مبدأ شرعية	90

الموضوع	الصفحة
الخطأ التأديبي.	
الغصن الثاني : فكرة تقنين الأخطاء التأديبية.	93
المبحث الثاني: استقلال الخطأ التأديبي عن الجريمة الجزائية.	102
المطلب الأول : الاستقلال في الأساس والأركان.	104
المطلب الثاني : الاستقلال في الوصف والتكييف.	107
المطلب الثالث : الاستقلال في الإجراءات.	109
	111
الفصل الرابع:العلاقة بين النظام التأديبي والنظام الجزائي.	
المبحث الأول :- علاقة الجزاء التأديبي بالعقوبة الجزائية.	111
المطلب الأول :- مظاهر الاختلاف بين النظامين.	113
المطلب الثاني:- مظاهر الارتباط بين النظامين.	122
المبحث الثاني: حجية الحكم الجزائي أمام السلطة التأديبية.	127
المطلب الأول : ضوابط ومبررات حجية الحكم الجزائي أمام السلطات التأديبية .	127
الفرع الأول: مبررات حجية الأحكام الجزائية أمام السلطات التأديبية.	129
الفرع الثاني: الضوابط العامة لحجية الأحكام الجزائية أمام السلطات التأديبية.	132
المطلب الثاني : نطاق حجية الحكم الجزائي أمام السلطات التأديبية.	140
الفرع الأول:اقتصار حجية الحكم الجزائي على المنطوق وما فصل فيه.	140
الفرع الثاني: حجية الحكم الجزائي الصادر بالبراءة .	143
الفرع الثالث: حجية الحكم الجزائي الصادر بالإدانة .	151
الفرع الرابع : اثر الحكم الجزائي بالإدانة على العلاقة الوظيفية.	157

الباب الأول : تنظيم السلطات التأديبية واختصاصاتها في التشريع العُماني والنظم المقارنة. 162
الفصل الأول :- أنواع السلطات التأديبية كما يراها المعهد الدولي للعلوم الإدارية. 164
المبحث الأول : النظام الرئاسي لسلطة التأديب. 164
المبحث الثاني : النظام شبه القضائي لسلطة التأديب. 170
المبحث الثالث : النظام القضائي لسلطة التأديب. 175
الفصل الثاني : أنواع السلطات التأديبية واختصاصاتها في القانون العُماني. 181
المبحث الأول : التطور التشريعي للسلطة التأديبية في القانون العُماني. 181
المطلب الأول: السلطة التأديبية قبل عام 1970م. 182
المطلب الثاني: التطور التشريعي للسلطة التأديبية بعد عام 1970م في القانون العُماني. 189
المبحث الثاني : السلطات التأديبية الرئاسية واختصاصاتها في القانون العُماني. 196
المطلب الأول : مستويات السلطة التأديبية الرئاسية، اختصاصاتها، وفئات الموظفين الخاضعين لها في القانون العُماني. 198
المطلب الثاني: الإجراءات التأديبية المقررة أمام السلطة التأديبية الرئاسية في القانون العُماني. 204
المبحث الثالث: أنواع مجالس المساءلة الإدارية وتشكيلها واختصاصاتها في القانون العماني. 213

المطلب الأول : مجلس المساءلة الإدارية (تشكيله واختصاصه). 215
الفرع الأول: تشكيل مجلس المساءلة الإدارية. 216
الفرع الثاني : اختصاصات مجلس المساءلة الإدارية. 218

المطلب الثاني : المجلس المركزي للمساءلة الإدارية (تشكيله واختصاصاته). 236
الفرع الأول: تشكيل المجلس المركزي للمساءلة الإدارية 237
الفرع الثاني: اختصاصات المجلس المركزي للمساءلة الإدارية. 240
المبحث الرابع : السلطة التأديبية المختصة في حالات الندب والإعارة ، والتكليف في القانون العُماني. 251
الفصل الثالث: أنواع السلطات التأديبية واختصاصاتها في النظم المقارنة. 257
المبحث الأول :- أنواع السلطات التأديبية واختصاصاتها في القانون المصري. 258
المطلب الأول :- السلطات التأديبية الرئاسية واختصاصاتها في التشريع المصري . 259
الفرع الأول: السلطة التأديبية للرؤساء المباشرين. 264
الفرع الثاني: السلطة التأديبية لشاغلي الوظائف العليا. 268
الفرع الثالث: السلطة التأديبية للسلطة المختصة. 271
المطلب الثاني : السلطات التأديبية القضائية واختصاصاتها في التشريع المصري. 281
الفرع الأول : تشكيل المحاكم التأديبية . 282
الفرع الثاني: اختصاص المحاكم التأديبية. 289
المبحث الثاني: أنواع السلطات التأديبية واختصاصاتها في القانون الإماراتي. 310
المطلب الأول :- السلطات التأديبية الرئاسية. 311
الفرع الأول: مستويات السلطة التأديبية الرئاسية 312

واختصاصاتها.
الفرع الثاني:الضمانات التأديبية المقررة أمام السلطة التأديبية الرئاسية. 322
المطلب الثاني:المجالس التأديبية واختصاصاتها في القانون الإماراتي. 327
الفرع الأول: تشكيل المجالس التأديبية في القانون الإماراتي. 327
الفرع الثاني : اختصاصات المجالس التأديبية في القانون الإماراتي. 331
الباب الثاني: تنظيم إجراءات المساءلة التأديبية في التشريع العُماني والنظم المقارنة. 336
الفصل الأول: التحقيق وإجراءاته في التشريع العُماني والنظم المقارنة. 338
المبحث الأول :- مباشرة التحقيق وضماناته في القانون العُماني والمقارن. 341
1- المطلب الأول: إحالة الموظف المتهم إلى التحقيق في القانون العُماني والمقارن. 342
2- المطلب الثاني: السلطة المختصة بالتحقيق في القانون العُماني والمقارن. 349
الفرع الأول:السلطة المختصة بالتحقيق في القانون العُماني. 350
الفرع الثاني:السلطة المختصة بالتحقيق في النظم المقارنة. 353
3- المطلب الثالث:المواجهة وتقديم الأدلة وحق الإطلاع في القانون العُماني والمقارن. 359
الفرع الأول : المواجهة وتقديم الأدلة وحق الدفاع والإطلاع في القانون العُماني. 360
الفرع الثاني : المواجهة وتقديم الأدلة وحق الدفاع والاطلاع في النظم المقارنة 376
4- المطلب الرابع :- تدوين إجراءات التحقيق في 392

القانون العُماني والمقارن.
الفرع الأول : الأول منها: تدوين إجراءات التحقيق في القانون العُماني . 394
الفرع الثاني: تدوين إجراءات التحقيق في النظم المقارنة. 398
المبحث الثاني: آثار التحقيق في القانون العُماني والمقارن. 404
المطلب الأول : الإحالة إلى الإدعاء العام أو النيابة العامة في القانون العُماني والنظم المقارنة. 405
المطلب الثاني : فصل الموظف دون إتباع الإجراءات التأديبية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 408
المطلب الثالث : وقف الموظف عن العمل احتياطياً في القانون العُماني والنظم المقارنة. 411
الفرع الأول:تنظيم الوقف الاحتياطي وآثاره في القانون العُماني. 412
الفرع الثاني: تنظيم الوقف الاحتياطي وآثاره في النظم المقارنة. 440
المبحث الثالث: التصرف في التحقيق في القانون العُماني والمقارن0 456
الفرع الأول : التصرف في التحقيق من قبل الجهة الإدارية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 457
الفرع الثاني : التصرف في التحقيق من قبل النيابة الإدارية في مصر. 460
الفصل الثاني: المحاكمة التأديبية في التشريع العُماني والمقارن. 464
المبحث الأول :- مباشرة الدعوى التأديبية في القانون العُماني والمقارن. 465
المبحث الثاني :- انقضاء الدعوى التأديبية في القانون العُماني والمقارن. 476
الباب الثالث : أنواع الجزاءات التأديبية في التشريع العُماني والمقارن. 490

الفصل الأول : التقسيمات الفقهية للجزاءات التأديبية. 491

المبحث الأول : مطالب الفقه وعلماء الإدارة العامة في تنويع الجزاءات التأديبية. 492
المبحث الثاني : التقسيمات الفقهية للجزاءات التأديبية. 494
الفصل الثاني : أنواع الجزاءات التأديبية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 497
المبحث الأول : أنواع الجزاءات في القانون العُماني . 498
المطلب الأول:تطور أنواع الجزاءات التأديبية في القانون العُماني 499
المطلب الثاني: شرح أنواع الجزاءات التأديبية في القانون العُماني. 505
الفرع الأول : الجزاءات المعنوية أو النفسية. 506
الفرع الثاني : الجزاءات التأديبية المالية. 508
الفرع الثالث: الجزاءات التأديبية المنهية للعلاقة الوظيفية. 517
المبحث الثاني : أنواع الجزاءات في النظم المقارنة. 521
المطلب الأول :أنواع الجزاءات التأديبية في القانون المصري. 522
الفرع الأول: منهج المشرع المصري في تقسيم الجزاءات التأديبية. 522
الفرع الثاني: تقييم منهج المشرع المصري لتقسيم الجزاءات التأديبية. 530
المطلب الثاني: الجزاءات التأديبية في القانون الإماراتي. 534
الفرع الأول : أنواع الجزاءات التأديبية في القانون الإماراتي. 535

الفرع الثاني : تقيم منهج المشرع الإماراتي لتقسيم الجزاءات التأديبية . 538
الفصل الثالث : آثار الجزاءات التأديبية وأسباب انقضاؤها في التشريع العُماني والنظم المقارنة. 540
المبحث الأول : آثار الجزاءات التأديبية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 541
المطلب الأول : ضوابط تنفيذ الجزاءات التأديبية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 544
المطلب الثاني : آثار الجزاءات التأديبية على صلاحية الموظف أثناء فترة الاختبار في القانون العُماني والنظم المقارنة. 548
المطلب الثالث : آثار الجزاءات التأديبية على الترقية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 552
المطلب الرابع : آثار الجزاءات التأديبية على تقارير الكفاية للموظف في القانون العُماني والنظم المقارنة. 561
المبحث الثاني : أسباب انقضاء الجزاءات التأديبية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 566
المطلب الأول : إلغاء القرارات التأديبية. 567
المطلب الثاني : سحب القرارات التأديبية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 569
المطلب الثالث : محو الجزاءات التأديبية في القانون العُماني والنظم المقارنة. 577
المطلب الرابع : انقضاء الجزاءات التأديبية بالعفو التشريعي في القانون العُماني والنظم المقارنة. 585
المطلب الخامس : انقضاء الجزاءات التأديبية بمضي المدة في القانون العُماني والنظم المقارنة. 587
المطلب السادس : انقضاء الجزاءات التأديبية بوفاة الموظف في القانون العماني والنظم المقارنة. 589

الباب الرابع : ضمانات المساءلة الإدارية في التشريع العُماني والمقارن. 593
الفصل الأول : الضمانات المستمدة من المبادئ العامة للجزاءات التأديبية في التشريع العُماني والمقارن. 595
المبحث الأول : الضمانات السابقة على توقيع الجزاءات التأديبية في التشريع العُماني والمقارن. 596
المطلب الأول : ضوابط الجزاء المستمدة من المبادئ العامة للقانون في القانون العُماني. 597
الفرع الأول : مبدأ شرعية الجزاءات التأديبية في القانون العُماني. 598
الفرع الثاني : مبدأ شخصية الجزاءات التأديبية في القانون العُماني. 603
الفرع الثالث : مبدأ عدم رجعية الجزاءات التأديبية في القانون العُماني. 607
الفرع الرابع : مبدأ عدم تعدد الجزاءات التأديبية عن الخطأ الواحد في القانون العُماني. 610
المبحث الثاني : ضوابط الجزاءات التأديبية المستمدة من المبادئ العامة للقانون في النظم المقارنة. 614
الفرع الأول : ضوابط الجزاءات التأديبية المستمدة من المبادئ العامة للقانون في القانون المصري. 615
الفرع الثاني : ضوابط الجزاءات التأديبية المستمدة من المبادئ العامة للقانون في القانون الإماراتي. 621
المبحث الثاني : الضمانات المعاصرة لتوقيع الجزاءات التأديبية في التشريع العُماني والنظم المقارنة. 628
المطلب الأول : الضمانات المعاصرة لتوقيع الجزاءات التأديبية في التشريع العُماني. 629

الفرع الأول : تناسب الجزاء مع الخطأ التأديبي في التشريع العُماني. 630
الفرع الثاني : تسبيب القرارات التأديبية في التشريع العُماني. 637
المطلب الثاني : الضمانات المعاصرة لتوقيع الجزاءات التأديبية في النظم المقارنة. 642
الفرع الأول : الضمانات المعاصرة لتوقيع الجزاءات التأديبية في التشريع المصري. 643
الغصن الأول : تناسب الجزاء مع الخطأ التأديبي في التشريع المصري. 643
الغصن الثاني : تسبيب القرارات أو الأحكام التأديبية في التشريع المصري. 645
الفرع الثاني : الضمانات المعاصرة لتوقيع الجزاءات التأديبية 648
الغصن الأول : تناسب الجزاء مع الخطأ التأديبي في التشريع الإماراتي. 648
الغصن الثاني : تسبيب القرارات التأديبية في التشريع الإماراتي. 650
الفصل الثاني : الضمانات المتعلقة بحياد السلطات التأديبية 651
المبحث الأول : مظاهر حياد السلطات التأديبية في التشريع العُماني والمقارن. 653
المطلب الأول : حياد السلطات التأديبية في التشريع العُماني. 654
الفرع الأول : مدى توافر مبدأ الحيدة فى السلطة التأدبية الرئاشية في القانون العمانى. 655
الفرع الثاني : الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم في مجالس المساءلة الإدارية في التشريع العُماني. 658
المطلب الثاني: حياد السلطات التأديبية في النظم المقارنة. 662

الفرع الأول : حياد السلطات التأديبية في التشريع المصري. 663
الغصن الأول : مدى توافر الحيدة في السلطة التأديبية الرئاسية في القانون المصري. 664
الغصن الثاني : ضمانة الحيدة في التأديب القضائي في القانون المصري. 665
الفرع الثاني : حياد السلطات التأديبية في التشريع الإماراتي. 669
المبحث الثاني : الوسائل التي تكفل حياد السلطات التأديبية في التشريع العُماني والمقارن. 670
المطلب الأول: الوسائل التي تكفل حياد مجالس المساءلة الإدارية في القانون العُماني. 673
الفرع الأول : حالات عدم صلاحية أعضاء مجالس المساءلة الإدارية. 675
الفرع الثاني : أسباب طلب رد أعضاء مجالس المساءلة الإدارية. 679
المطلب الثاني: الوسائل التي تكفل حياد السلطات التأديبية في النظم المقارنة. 683
الفرع الأول : الوسائل التي تكفل حياد السلطات التأديبية (المحاكم التأديبية) في القانون المصري. 684
الفرع الثاني : الوسائل التي تكفل حياد السلطات التأديبية في القانون الإماراتي. 689
الفصل الثالث : الرقابة على القرارات التأديبية في التشريع العُماني والنظم المقارنة. 694
المبحث الأول : الرقابة الإدارية على القرارات التأديبية في التشريع العُماني والنظم المقارنة. 695
المطلب الأول : التظلم الإداري في التشريع العُماني. 695

الفرع الأول : التظلم الإداري الوجوبي في التشريع العُماني (كشرط لقبول دعوى الإلغاء). 697
الفرع الثاني : التظلم الإداري كنوع من الرقابة الإدارية على القرارات التأديبية في القانون العُماني. 704
المطلب الثاني : التظلم الإداري من القرارات التأديبية في النظم المقارنة. 710
الفرع الأول : التظلم من القرارات التأديبية في القانون المصري. 711
الفرع الثاني : التظلم الإداري من القرارات التأديبية في القانون الإماراتي. 717
المبحث الثاني : الرقابة القضائية على القرارات التأديبية في التشريع العُماني والنظم المقارنة. 719
المطلب الأول : الرقابة القضائية على القرارات التأديبية في التشريع العُماني. 721
الفرع الأول : الاختصاص بالرقابة القضائية على القرارات التأديبية ونطاقها في القانون العُماني. 722
الغصن الأول: - تشكيل محكمة القضاء الإداري ودرجات التقاضي أمامها. 724
الغصن الثاني:- اختصاص محكمة القضاء بالطعون في القرارات التأديبية. 727
الفرع الثاني : أسباب الطعن في القرارات التأديبية في القانون العُماني. 735
الغصن الأول : الإلغاء لعيب عدم الاختصاص في القانون العُماني. 737
الغصن الثاني : الإلغاء لعيب مخالفة الشكل والإجراءات في القانون العُماني. 743
الغصن الثالث : الإلغاء لعيب مخالف القانون واللوائح أو الخطأ 749
الغصن الرابع : الإلغاء لعيب إساءة استعمال السلطة (عيب الغاية) في القانون العُماني. 755
الغصن الخامس : الإلغاء لعيب انعدام السبب في القانون 762

العُماني.
الفرع الثالث : إجراءات الطعن في القرارات التأديبية في القانون العُماني. 770
الغصن الأول :- تقديم دعوى الإلغاء وتحضيرها. 771
الغصن الثاني :- نظر دعوى الإلغاء والفصل فيها . 776
الغصن الثالث:- أثر دعوى الإلغاء على القرار المطعون فيه. 780
الفرع الرابع : آثار الحكم بإلغاء القرارات التأديبية في القانون العُماني. 786
المطلب الثاني : الرقابة القضائية على القرارات التأديبية في النظم المقارنة. 792
الفرع الأول:- الرقابة القضائية على القرارات التأديبية في التشريع المصري. 792
الغصن الأول: الطعن بالإلغاء في القرارات التأديبية الرئاسية. 793
الورقة الأولى:الإلغاء لعيب انعدام السبب في القانون المصري. 798
الورقة الثانية : الإلغاء لعيب عدم الاختصاص في القانون المصري. 799
الورقة الثالثة:الإلغاء لعيب مخالفة الشكل في القانون المصري. 802
الورقة الرابعة : الإلغاء لعيب مخالفة القانون (عيب المحل) في القانون المصري. 805
الورقة الخامسة : الإلغاء لعيب إساءة استعمال السلطة (عيب الغاية) في القانون المصري. 807
الغصن الثاني:- الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا. 809
الورقة الأولى :- إجراءات الطعن في أحكام المحاكم التأديبية. 810
الورقة الثانية :- أسباب الطعن في أحكام المحاكم التأديبية. 813
الفرع الثاني :- الرقابة القضائية على القرارات التأديبية في التشريع الإماراتي. 819
الغصن الأول: الجهات المختصة بالرقابة القضائية على القرارات التأديبية في القانون الإماراتي. 822

الغصن الثاني : مدى مسئولية الدولة (جهة الإدارة) عن التعويض عن القرارات التأديبية في القانون الإماراتي. 833
الورقة الأولى :- أركان المسئولية الإدارية في القانون الإماراتي. 833
الورقة الثانية:- التعويض عن القرارات التأديبية في القانون الإماراتي 841
الخاتمة. 845
المراجع 849
الفهرس 901